لبنان يعيش مرحلة فراغ دستوري

تقرير / قاسم الشاوش

يعيش لبنان لليوم الخامس على التوالي مرحلة فراغ رئاسي عارم قد تدخله في اتون صراع سياسي على خلفية اخفاق البرلمان اللبناني، وللمرة الخامسة، في التوافق على انتخاب رئيس جديد وغادر الرئيس ميشال سليمان قصر بعبدا بعد انتهاء فترته الرئاسية في الـ25 من شهر مايو الجاري تاركا البلاد بدون رئيس توافقي دون ان يتمكن من تسليم سدة الرئاسة الى رئيس يخلفه، بعدما عجز مجلس النواب عن انتخاب رئيس خلال المهلة المحددة دستوريا. فمشهد الفراغ يعيد للأذهان الفراغ الرئاسي بعد تعذّر انتخاب خلف للرئيس السابق اميل لحود.

ورجّحت معلومات أن يمتد الفراغ الرئاسي في لبنان الى ما بعد شهر نوفمبر المقبل تزامنا مع ارتفاع أصوات تقول باستحالة إجراء الانتخابات النيابية في نفس الشهر بسبب عدم وجود قانون للانتخابات أولا، وبسبب الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية ثانيا.

وفي هذا السياق تخشى القوى المسيحية في لبنان من التأخر في إنجاز الاستحقاق الرئاسي، مع شغور كرسي رئيس الجمهورية، المنصب المسيحي الأول في لبنان الى مخالفة "الميثاق الوطني" الذي ينص على تقاسم الطوائف الكبرى للمناصب الرئيسية في لبنان.

وتولت الحكومة الحالية برئاسة تمام سلام" مجتمعة" بموجب الدستور صلاحيات رئيس الجمهورية في انتظار انتخاب رئيس جديد يصعب التكهن بموعده.

وينص الدستور اللبناني على تولي الحكومة مهام رئيس الجمهورية في حال عدم انتخاب رئيس للبلاد ضمن المهلة الدستورية التي بدأت في 25 مارس الماضي وانتهت في 25 مايو الجاري.

بعض المسيحيين يأخذ على المسيحيين أنفسهم انحسار دور النخب في صفوفهم وسقوطهم في فخ "الفوبيا العددية" وانحسار دورهم في الداخل والخارج كعنوان للحداثة واقتصاره على "قوقعة" تبحث عن "عضلات" سواهم لحماية مشاريع زعاماتية.

ويصر مرجع كنسي على " تحميل السياسيين المسيحيين مسؤولية شغور الرئاسة الأولى".

وأشار هذا المرجع الكنسي في تصريحات صحافية إلى انه "ليس في هذا الكلام جلد للذات بقدر ما هو وضع للأمور في نصابها وتحميل المعنيين مسؤولياتهم التاريخية، فما يجري اللعب به ليس منصبا في الإدارة او موظفا في دائرة، بل هي رئاسة الجمهورية برمزيتها في لبنان والعالم العربي."

وكان ممثلو ثلاث مؤسسات مارونية هي الرابطة المارونية والمؤسسة المارونية للانتشار والمجلس العام الماروني، اجتمعوا في بكركي الأسبوع الماضي برئاسة البطريرك مار بشارة الراعي وبحثوا في "مخاطر عدم انتخاب رئيس الجمهورية في موعده الدستوري.". وقد نبهوا إلى أن "عدم انتخاب الرئيس في الموعد الدستوري من شأنه أن يضرب رأس هرم السلطات ويؤدي حكما إلى شل عمل المؤسسات الإدارية.". كما أكدوا على "حتمية إجراء الاستحقاق الرئاسي في موعده الدستوري صونا للميثاق الوطني وتجنبا للفراغ في سدة الرئاسة، وحفاظا على مكون أساسي هو المكون المسيحي".

وكان قد دعي المجلس النيابي إلى انتخاب رئيس خمس مرات في فترة الشهرين التي سبقت انتهاء الولاية والمحددة في الدستور.

ولم ينجح في المرة الاولى بتأمين أغلبية الثلثين المطلوبة لفوز احد المرشحين، بينما عجز في المرات اللاحقة عن الالتئام بسبب عدم اكتمال نصاب الجلسات المحدد بغالبية الثلثين كذلك (86 من أصل 128 نائبا عدد أعضاء البرلمان).

ويعود سبب هذا العجز بشكل أساسي الى انقسام المجلس كما البلاد، بشكل حاد بين مجموعتين سياسيتين أساسيتين هما قوى 14 آذار و8 آذار.

ولا تملك اي من القوتين الأكثرية المطلقة في البرلمان حيث توجد أيضا كتلة ثالثة صغيرة مؤلفة من وسطيين ومستقلين.

وتتلاقى مواقف البطريركية المارونية مع القوى المسيحية في الخشية من شغور موقع الرئاسة.

فقد أكد أمين سر تكتل ميشال عون، النائب إبراهيم كنعان، انه "لا يمكننا الاستمرار في سياسة النعامة وتأمين النصاب من أجل تسويات تضرب الصيغة الميثاقية والصورة المسيحية في النظام، وأننا نريد إجراء انتخابات، ولكن لا نريد تسوية في اللحظة الأخيرة تطيح بالصيغة الميثاقية."

وقد أهاب الرئيس اللبناني في خطاب الوداع، بالقوى السياسية إلى "إتمام الاستحقاق الرئاسي من دون إبطاء وعدم تحمل مسؤولية ومخاطر خلو الموقع الرئاسي"، الذي اعتبره " تهديدا لدوره خصوصا إذا كان الشغور مقصودا."

وكان لبنان شهد بين سبتمبر 2007م ومايو 2008م أزمة مماثلة، إذ بقي من دون رئيس إلى حين حصول تدخلات دولية وإقليمية ضاغطة وتسوية بين الأطراف اللبنانيين، انتهت بانتخاب قائد الجيش آنذاك ميشال سليمان "رئيساً توافقيا".

كما حصل فراغ استمر سنتين في منصب الرئاسة خلال الحرب الأهلية (1975 - 1990م)، انتهى باتفاق الطائف الذي وضع حدا للحرب اللبنانية وأجرى تعديلات جذرية على النظام السياسي، اقتطعت الكثير من صلاحيات الرئيس الذي هو من نصيب الطائفة المارونية في لبنان.

الاعتقالات تسكت منتقدي الانقلاب العسكري في تايلاند

بانكوك/ أ.ف.ب.

سياسيون ونشطاء واكاديميون وصحافيون كانوا من بين عشرات الشخصيات البارزة التي استدعاها المجلس العسكري في تايلاند واعتقلها تعسفيا في مواقع سرية وتليت اسماؤهم على التلفزيون المحلي.

فقد استدعى المجلس العسكري منذ استيلائه على الحكم في البلاد اكثر من 250 شخصا واحتجز الشخصيات السياسية البارزة الخميس الماضي خلال مفاوضات قيل انها تهدف إلى الخروج من الازمة السياسية المحتدمة في البلاد.

ولا يزال العشرات محتجزين بينما 53 آخرون مختبئون ويجازفون بامكانية معاقبتهم بالسجن لمدة عامين لعصيانهم استدعاء الجيش لهم. ورغم انه تم الافراج عن بعض المحتجزين ومن بينهم رئيسا الوزراء السابقين ينغلاك شيناواترا وابهيسيت فيجاجيفا، إلا ان المجلس العسكري قال انه سيستدعي مزيدا من الاشخاص. وفرضت السلطات العسكرية نفوذها في ارجاء البلاد.

واقتحمت السلطات منزل الناشطة الحقوقية سوكانيا بروكساكاسومسوك التي حكم على زوجها سوميوت بالسجن 11 عاما بموجب قانون المملكة الصارم المتعلق باهانة العائلة المالكة العام الماضي، وجرى احتجازها وابنها لفترة وجيزة في خطوة وصفتها منظمة هيومان رايتس ووتش بانها "مقلقة".

واستدعى الجيش حتى اكاديميين وصحافيين عرفوا تقليديا بانهم مقربين من الجيش، رغم ان بعضهم لم يحتجز. وبعد ايام من احتجاز الاشخاص في مواقع عسكرية لم يكشف عنها، نشر المجلس العسكري امس الاول صورة لقادة حركة "القمصان الحمر" الاحتجاجية ليظهروا انهم بخير وامان.

وترتبط حركة "القمصان الحمر" تقليديا برئيسة الوزراء السابقة ينغلاك وشقيقها المثير للجدل ثاكسين شيناوترا الذي اطيح به من رئاسة الوزراء في انقلاب في 2006م. وظهر زعيم القمصان الحمر جاتوبورن بورومبان في شريط فيديو وهو يرتدي ثيابا بيضاء واسعة ويبدو عليه التعب والارهاب وهو يجلس في غرفة جرداء مع جندي يرتدي الزي الرسمي.

وقال جاتوبورن في الفيديو الذي نشرته الحكومة: "لا نعلم اين نحن". وافرج عن العديد من قادة القمصان الحمر امس بعد يومين من الافراج عن مسؤولين بارزين في الحركة المناهضة لثاكسين.

ودافع المجلس العسكري عن استمرار حملة الاعتقالات بين انصار الحكومة المقالة واكد ان المعتقلين لم يتعرضوا للضرب أو التعذيب. وجاء في بيان للسلطات الثلاثاء "اذا لم نعتقلهم، فان حياتهم قد تكون في خطر بسبب اصحاب النوايا السيئة الذين يودون اشعال الوضع".

وتعرضت تايلاند الى 19 انقلاب او محاولة انقلابية منذ العام 1932م، ولكن في مؤشر على ان التكتيكات العسكرية تنسجم نوعا ما مع العصر، فقد ظهرت لوائح المطلوبين على صفحة المجلس العسكري الرسمية على الفيسبوك.

وتعاني البلاد من اضطرابات سياسية عنيفة متواصلة منذ نحو العقد بعد الاطاحة بثاكسين. وقال بانتيان واتانا ياغورن الاكاديمي في جامعة شولالونغكورن في بانكوك والمتحدث السابق باسم الحكومة في ظل الحزب الديموقراطي: "يبدو ان الجيش يستدعي عددا اكبر من المتوقع من الاشخاص".

وصرح لوكالة الصحافة الفرنسية: ان الجيش "يبدو انه يعتقد انه قادر على اقناعهم والتحدث معهم". وكان الصحافي برافيت روجانافروك الذي انتقد الانقلاب، اول صحافي يستدعيه الجيش. وتوجه برافيت الى مركز مؤتمرات تابع للجيش في بانكوك الاحد وقد وضع على فمه شريطا اسود احتجاجا، ولم يشاهد بعد ذلك.

ودافعت صحيفة "نيشن" الناطقة بالانكليزية عن برافيت الذي يعمل لحسابها وانتقدت اعتقاله ووصفته بأنه "قمع لحرية الصحافة". والثلاثاء اعتقل الجيش رئيس الوزراء السابق شاتورون شايسانغ في مداهمة لمؤتمر صحافي في بانكوك بعد ان خرج من مخبئه وتجاهل امر الاستدعاء. وصرح للصحافيين قبل القاء القبض عليه ان "الانقلاب ليس حلا لمشاكل النزاع في تايلاند".

ويطلب الجيش من المفرج عنهم التوقيع على وثيقة يعلنون فيها انه لقوا معاملة حسنة اثناء احتجازهم ويعدون فيها بعدم القيام باي نشاط سياسي. وتحدثت وكالة لوكالة الصحافة الفرنسية إلى عدد من المفرج عنهم الا انهم رفضوا تسجيل تلك المحادثات خوفا من الجيش.

وقال قائد إحدى الاحتجاجات المناوئة للحكومة التي هزت تايلاند لأشهر قبل الانقلاب: أن محتجين آخرين يحتجزون في نفس المكان. وأوضح طالبا عدم الكشف عن اسمه "لقد عشنا في المجمع نفسه لكننا لم نتصل مع بعضنا البعض".

وقال الاكاديمي بافين شاشافالبونغبون الدبلوماسي السابق والباحث في السياسة التايلاندية في جامعة كيوتو اليابانية انه يعتقد انه الشخص الوحيد خارج البلاد الذي تم استدعاؤه وانه رفض الحضور على تايلاند إلا إذا وفر له المجلس العسكري رحلة بالطائرة على الدرجة الأولى.

شخصية في حدث

بوتين.. مواجهة ناجحة مع تحالف رجال المال والإعلام

يذكر التاريخ القريب أن الزعيم السوفيتي السابق / ميخائيل جور باتشوف كان أول من دعا إلى إعادة بناء العلاقة بين السلطة وأجهزة الإعلام مؤكدا ضرورة المصارحة والمكاشفة وتحرير الصحافة من رقبة وضغط الحزب الشيوعي السوفيتي وأجهزته العقائدية، يوم أعلن نظرية "البيريسترويكا والجلاسنوست" إعادة البناء والمصارحة غير أن أحدا لم يكن يتوقع آنذاك أن تتحرر هذه الأجهزة الإعلامية، لتعود وتسقط عن طيب خاطر في شرك مع من كانوا يسمون بـ"أثرياء روسيا الجدد" او " طواغيت المال جاء الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة السلطة في نهاية عام 1999 دون فريق يشد من أزره ويسانده، ويقيه شرور "حملة مباخر" النظام، ممن ساهموا في تنصيب سلفه بوريس يلتسين لفترة ولاية ثانية، ولم تكن شعبيته تزيد على ستة في المائة لا غير. كان بوتين في حاجة إلى فريق يتمتع بالكفاءة والخبرات اللازمة، بعيدا عن براثن خصومه وممثليهم في جهاز الكرملين، ولا يقوم على مصالح وقتية وموظفين بيروقراطيين يستهدفون الكسب السريع من خلال ما كانوا يتمتعون به من مناصب تنفيذية وتشريعية. ولعل احتدام الخلافات حول الموقف من الفساد، وضرورة تطهير الكرملين من صنائع نظام سلفه، ممن كانوا يدعمونه ماليا، كان لا بد أن يزيدا من صعوبة التخلص مما يملكونه من قوة ضاربة، تمثلها أجهزة الصحافة والإعلام الخاصة التابعة لرئيس المؤتمر اليهودي الروسي، ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي فلاديمير جوسينسكي، وقرينه بوريس بيريزوفسكي وآخرون من ممثلي طواغيت المال.

في هذا الإطار أدرك بوتين مدى حاجته ليس فقط إلى أجهزة إعلامية مؤثرة، بل أيضا إلى آليات تكفل له احتواء تأثير الأجهزة الإعلامية المناوئة، والتي تخضع لسيطرة وهيمنة وملكية خصومه من أقطاب / لاوليجاركيا وفي / وكان لا بد من ضوابط للأمن الإعلامي وآلياته في دولة تقدمت فيها السلطة الرابعة على السلطة القضائية، وهو ما طرحه على مستوى مجلس الأمن القومي الروسي.

كان بوتين في أمس الحاجة إلى فريق يسانده، ويحول دون تغلغل خصومه من المتحولين، إلى قلب فريق المستقبل الذي قال انه سوف يعهد إليه بالكثير من المراكز المحورية لإدارة الدولة في الفترة المقبلة. غير أن تشكيل مثل هذا الفريق كان يتطلب الكثير من الوقت في زمن لم يكن هناك من يملك فيه ترف انتظاره، بوصفه مسألة بعيدة المدى صعبة المنال، وفي ظروف كانت فيها مقاليد السلطة الفعلية في أيدي أصحاب الثروة بموجب المعادلة سيئة الصيت «السلطة الثروة السلطة». ويزيد من وطأة هذه المقولة فضل الثروة في روسيا، على أجهزة الإعلام بما تستطيع معه الاستحواذ على الكثير من آليات السياسة، خصما بطبيعة الحال من رصيد مؤسسات الدولة وأجهزتها الحاكمة.

ولعل الخطورة في ذلك، والتي لم تكن لتغيب عن أذهان بوتين، ومن استطاع استدعاءهم على عجل من قلب جهازه القديم "كي جي بي" جهاز مخابرات وأمن الدولة) ممن ارتبط بهم ومعهم منذ سنى الصبا والشباب في مدينته إلام لينينجراد، كانت تتمثل في وقوع ممثلي النخبة، وصفوة المثقفين في شرك الحملات الإعلامية كاملة العدد، والمدفوعة الأجر في إطار شعارات رنانة على غرار الدفاع عن الديمقراطية، والذود عن حرية الكلمة، واستنادا إلى غريزة الوقوف إلى جانب الضعيف بغض النظر عن حقيقة ضعفه، ومكنون الخلاف، وجوهر القضية ما دام يتعلق بالصراع مع السلطة.

الشئ بالشئ يذكر، فإننا نتذكر دور النخبة في مطلع سنوات «البيريسترويكا»، وما قامت به من دور في دعم ميخائيل جورباتشوف وتوجهاته التي كان أودعها شعار "البيريسترويكا"، شأن ما فعل أسلافها في إطار مباركة التوجهات الإصلاحية لكل من / نيكيتا خروشوف / في أواخر الخمسينات / وليونيد بريجينيف / في منتصف الستينات. وكان هذا الدور عظيم الشأن كذلك، مع بوريس يلتسين الذي نجح في مقتبل سنوات حكمه الأولى، وإلى حد كبير في توجيه طاقات المثقفين وتحت شعارات ديمقراطية، صوب تصفية ما بقى من مواقع شيوعية استنادا إلى ما وفره لهم من فرص وإمكانيات مالية كانت كافيه لصناعة الآليات الإعلامية التي استندت إليها.

ذلك ما أدركه بوتين حين أعلن في مطلع عام 2000 عن أهمية الثقافة والمثقفين من منظور سحب البساط من تحت أقدام ممثلي التحالف المالي والاعلامي، بما يكفل تقويض مواقع كل من يحاول استغلال آليات الكلمة والصورة لتحقيق أغراض سياسية. ولم يكن أساطين المال والإعلام ليغفلون بدورهم موقعا ذا أهمية كمواقع المثقفين وممثلي الفنون والموسيقى الذين توجهوا إليهم يناشدونهم الوقوف في وجه ما وصفوها بمحاولات التراجع عن الإنجازات الديمقراطية.

وإحقاقا للحق والتاريخ نقول، إن بوتين استهل فترة حكمه في مطلع القرن الحادي والعشرين برفض تمويل هؤلاء لحملاته الانتخابية، فيما عاد ليعلنهم بمحاذير العمل معه.

وكان استهل لقاءه مع طواغيت المال في الكرملين بتبديد قلقهم ومخاوفهم تجاه احتمالات مصادرة أو تأميم ما غير .

بلا حدود

هاشم عبدالعزيز

فراغ لبنان

ما لم يستلم مهامه الرئاسية من سلفه بعد فوزه في الانتخابات ودع الرئيس ميشال سليمان فترة ولايته الاحد الماضي دون أن يسلمها لخلفه بعد فشل انتخابه.

ومع مغادرة سليمان سدة الحكم من دون حسم أمر الرئيس الجديد بعد أن فشل مجلس النواب للمرة الخامسة من التوافق على انتخابه يدخل لبنان دورة جديدة من الفراغ الرئاسي مفتوحة ليس على حمى الاستقطاب السياسي فقط بل وعلى لبنان في أمنه واستقراره.

اللافت أن هذه النتيجة كانت تصدرت محذورات الأطراف السياسية اللبنانية المختلفة ولكن يبدو أن هذه الأقوال لم تنسجم مع الأعمال ولولا ذلك ما جرت الأمور على وارد نقيضه.

فقد وضع توديع سليمان لسدة الرئاسة اللبنانية دون التوصل لاختيار خلف له تساؤلات وتوقعات واحتمالات عن مستقبل لبنان في ظل دولة الانقسام السياسي الحاد الذي تشهده الساحة اللبنانية بين الكتل السياسية حول عدد من القضايا والملفات الداخلية والإقليمية والدولية الحاضرة في الحال اللبناني بتداعيات سلبية لأن المختلفين في حال تصلب وكل طرف يدعي أنه على الصواب المطلق ما يعني في ظل غياب توافق الرؤيا والشراكة في المسؤولية أن تكون الحصيلة ضياع الحق والحقيقة وهذا هو الفراغ اللبناني في النتيجة.

من هذا يبدي العديد من اللبنانيين مخاوفهم الجدية من استمرار عدم توافق الكتل السياسية في حسم اختيار رئيس للبلاد خلال فترة وجيزة لأن من شأن اللعب والتلاعب السياسي على الوقت أن يدخل لبنان في أزمة أكثر تعقيداً، ومما هو قائم بما يعني ذلك على أوضاع البلاد وأحوال العباد وعلى الموسم السياحي الذي لا يزدهر في ظل الإخفاق والخناق السياسي والسياحة في لبنان ثروة وطنية.

نعم ليس رحيل سليمان عن الرئاسة دون انتخاب بديله هو المرة الأولى التي يشهدها لبنان.. لكن الظروف التي يمر بها هذا البلد وتلك المحيطة تستدعي مطالبة الساسة اللبنانيين بالخروج من شرنقة مشاريعهم الخاصة إلى أفق مشروع مستقبل لبنان في وحدته وسيادته واستقراره وازدهار حياة كافة أبنائه بطوائفهم ومذاهبهم الدينية وتياراتهم السياسية والفكرية أكانوا في الريف أو المدينة.